

إسرائيليات

شأؤول أريئيلي

دوبي شفارتس

بالاشتراك مع المحامية

هداس تغاري

الإثم والحماقة

حول المقترحات لنقل بلدات عربية

من إسرائيل إلى فلسطين*

تشكل مسألة السيطرة على مناطق الضفة الغربية جوهر ولب الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في السنوات الأخيرة. هل ستتواصل السيطرة الإسرائيلية على هذه المناطق، أم سنشهد قيام دولة فلسطينية تملك مقومات الحياة إلى جانب دولة إسرائيل، على نحو يكفل إحلال الأمن والسلام؟ المواضيع الأساسية المطروحة على طاولة المفاوضات هي قضايا الحدود واللجئين والقدس الشرقية. العرب مواطنو دولة إسرائيل، (1) الذين يشكلون خمس مواطني الدولة وخمس الشعب الفلسطيني في أرض إسرائيل، لم يكونوا جزءاً من قضايا الحل الدائم بين إسرائيل ومنظمة التحرير، ولم تطرح قضاياهم على طاولة المفاوضات.

طُرحت مسألة تبادل المناطق غير المأهولة بين إسرائيل والفلسطينيين بشكل جلي - بالاعتماد على السابقة التي تحددت في اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل في العام 1994 - من خلال مقترحات الرئيس كلينتون في كانون الأول [ديسمبر] عام 2000.

عزز تفاقم التوتر والنفور بين الجمهور اليهودي والجمهور العربي، وبخاصة بعد أحداث أكتوبر [تشرين الأول] 2000، عزز الأصوات في صفوف الجمهور اليهودي التي ما انفكت تنادي بالقيام بعملية تبادل للمناطق المأهولة بالسكان العرب بين إسرائيل والدولة الفلسطينية العتيدة. واتسع خطاب "الميزان الديموغرافي" ليشمل أراضي دولة إسرائيل. ولم تعد الأصوات المنادية بذلك تقتصر على الجناح اليميني للخارطة السياسية - من أمثال أفينغور لِببرمان - وبدأت تتعالى من قبل أوساط بعيدة عن اليمين، مثل رئيس الحكومة السابق إيهود براك. حتى الآن، لم يطرح مخطط مفصل يحدد المساحات والمعطيات السكانية، ولم يجر نقاش مبدئي حول احتمالات تحقيق مثل هذه الفكرة وما هي الإسقاطات والمصالح المشتقة منها.

فكرة نقل مناطق مأهولة بالسكان العرب إلى الدولة الفلسطينية تبتغي - في جوهرها - تعزيز الأغلبية اليهودية في دولة إسرائيل، ويعتقد البعض أن خطوة كهذه ستمكن دولة إسرائيل من المحافظة على عدد من الكتل الاستيطانية. الفكرة المنظمة لهذا الاقتراح تتماشى مع مبادئ التقسيم من العام 1947، تقسيم البلاد إلى دولتين قوميتين على أساس الانتشار السكاني، بحيث يكون الخط الأخضر خط "المرجعية". يرى البعض من مؤيدي هذا الاقتراح أنه بمثابة إصابة "عصفورين بحجر واحد": ضم الكتل الاستيطانية من ناحية، وتعزيز الأغلبية اليهودية من الناحية الأخرى، ويرى آخرون في ذلك تعبيراً لدفاع الأغلبية اليهودية عن نفسها، أمام محاولات البعض من بين الأقلية العربية إلغاء الطابع اليهودي لدولة إسرائيل. الإسقاطات الفعلية لهذه الفكرة هي سحب المواطنة الإسرائيلية عن عشرات الآلاف من المواطنين رغماً عنهم، بالارتكاز إلى انتمائهم للشعب العربي الفلسطيني، وتحويلهم إلى مواطنين في دولة أخرى، وفصلهم عن نسيج حياتهم في دولة إسرائيل، ونقلهم إلى نسيج حياتي آخر. يرتبط احتمال تحقيق هذه الفكرة، أهم ما يرتبط، بالموافقة الفلسطينية. ولا يمكن اتخاذ أي خطوة أحادية الجانب في مسألة رسم الحدود بين الدول ونقل السكان، إنما كجزء من اتفاقية ثنائية. وكما الحال اليوم، ليس ثمة لهذه الفكرة شريك فلسطيني، إذ لا يملك الطرف الفلسطيني - الممثل بمنظمة التحرير - أي مصلحة في تحقيق مخطط كهذا. كما لا يبدو أن قادة الفلسطينيين سيقدمون على خطوة يعارضها مواطنون عرب سيتحولون، في حال

تطبيقها، إلى مواطنين في دولتهم، ومن المحقق أنهم لن يوافقوا على الخطة التي تتضمن إبقاء كتل استيطانية في عمق الدولة الفلسطينية.

لا تتوافر لعملية تبادل مناطق مأهولة بالسكان سوابق في فترة ما بعد الحروب العالمية، وبعد بلورة معاهدات حقوق الإنسان المختلفة. من الناحية القانونية، يعترف القانون الدولي بتعديلات حدودية متفق عليها بين الدول، ويعترف بها القانون الإسرائيلي بعد مصادقة الكنيست عليها، لكن سحب المواطنة من عشرات الآلاف من البشر، لا شيء سوى أنهم عرب يقطنون بمحاذاة الخط الأخضر، ونقلهم إلى السيادة الفلسطينية رغماً عنهم، هو إجراء غير قانوني وفقاً للقانون الإسرائيلي و[القانون] الدولي على حد سواء.

يفترض الادعاء الديموغرافي الذي تركز إليه الفكرة أن تعداد المواطنين العرب الآخذ بالازدياد، يهدد الأغلبية اليهودية في دولة إسرائيل، وتتهدها كذلك المطالب المتعاضمة لنزع الصبغة الصهيونية عن الدولة. بينما تشير الأبحاث أن اليهود سيحافظون على أغلبية 74% في العام 2050، حتى دون إجراء أي تعديلات على حدود دولة إسرائيل (2) الحالية، بما فيها القدس الشرقية، وستزيد هذه النسبة في حال التخلي عن القدس الشرقية. ولم يسبق أن عرضت خطة مفصلة تتضمن معطيات واضحة حول رسم المساحة وعدد المواطنين العرب، بينما يبين الفحص الدقيق الذي نستعرضه في هذا البحث أن التغيير الذي ستجلبه هذه الخطة، في حال تطبيقها، هامشي للغاية. يبلغ التعداد السكاني لبلدات منطقة وادي عارة و"المثلث" 228.000 نسمة، ويشكل 16.3% فقط من مجموع السكان العرب في إسرائيل. لكن فحص هذه المدن والقرى حسب معايير استراتيجية مختلفة يشير إلى أن الحديث يدور عملياً عن 147.650 نسمة في الحد الأقصى، وعن 115.000 نسمة في الحد الأدنى، أي عن نسبة 8.2% - 10.5% فقط من السكان العرب في إسرائيل (2.1% من مجمل السكان في الدولة). وللمقارنة نشير أن عدد الفلسطينيين الذين سيتحولون إلى مواطنين في دولة إسرائيل، رغماً عنهم، في حال أصبحت القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل، يبلغ 231.000 نسمة، ويشكل ضعف الأعداد المذكورة آنفاً.

في ظاهره، يعمل الادعاء الديموغرافي في سبيل المحافظة على الطابع اليهودي الديمقراطي لدولة إسرائيل؛ بيد أنه من غير الواضح بتاتا سبب اعتقاد البعض أن سحب المواطنة من عشرات الآلاف من العرب بدون موافقتهم، لكونهم عرباً، يتماشى مع طابع يهودية الدولة - إن لم نقل مع ديمقراطيتها.

ينطوي إدراج الموضوع ضمن جدول الأعمال السياسي الداخلي في إسرائيل، حتى قبل أن يكون جزءاً من الموقف الإسرائيلي في أي محادثات، ينطوي على الكثير من الإسقاطات على المجتمع الإسرائيلي عامة، وعلى المجتمع العربي بشكل خاص. يبدو أن اقتراحاً من هذا القبيل من شأنه أن يقوض ما تبقى (وهو قليل) من مشاعر الانتماء لدى العرب تجاه الدولة، ولاحتمالات نجاح توجهاتهم الاندماجية في المجتمع الإسرائيلي. والجمهور العربي يعمل مثابراً على تحقيق المساواة وتعزيز الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، وقد يشكل مخطط نقل المناطق والسكان المرحلة الأخيرة لمسيرة سياسية اجتماعية تبتغي نزع الشرعية المدنية والإقصاء عن المنظومة السياسية الإسرائيلية. نتيجة لذلك، قد تتخذ العلاقات بين الأغلبية والأقلية، وكذلك بين الدولة والجمهور العربي، طابعاً قديماً جديداً من السلوك العنيف على خلفية قومية، طابعاً يبحث عن المواجهة بدل المصالحة.

في الحلبة الخارجية، سيؤدي وضع هذه المسألة على طاولة المفاوضات إلى نقل المداولات من النقاش حول حدود عام 1967، إلى نقاش حول حدود تقسيم عرقي استيطاني، وسيخلق سابقة لاستعداد إسرائيل التنازل عن مساحات إضافية مأهولة بالعرب داخل الدولة. وسيجر إلحاق قضية العرب في إسرائيل بسائر القضايا التي تنتظر الحسم ضمن مفاوضات الحل النهائي، سيجر نقاشاً حول عدد من القضايا المرتبطة بهذا الجمهور، نحو: مسألة "اللاجئين الداخليين" (3) مصادرة الأراضي العربية؛ علاقات الأغلبية والأقلية في الدولة. وكذلك سيفضي هذا الإلحاق إلى تدويل مسألة العلاقات بين الأغلبية والأقلية (وتلك مسألة اعتبرت حتى الآن شأناً داخلياً إسرائيلياً).

في نهاية المطاف، وفي غياب محاورين فلسطينيين داخليين وخارجيين حول فكرة تبادل المناطق المأهولة، وغياب إمكانية فرضها قسرياً من ناحية القانون الإسرائيلي و[القانون] الدولي، وبسبب الأهمية الديموغرافية الهامشية التي تحملها، يمكن النظر إلى هذه الفكرة التي تبتغي نقل قسم من السكان العرب إلى السيادة الفلسطينية بوصفها جزءاً من مسار سياسي تدور رحاه داخل المجتمع اليهودي الإسرائيلي. ويخلق هذا المسار اتفاقات سياسية وانتلافات جديدة بين شخصيات يسارية ويمينية - كانت تبدو غير ممكنة في الماضي - على قاعدة الفرضية التي تقبل مبدأ تقسيم البلاد إلى دولتين قوميتين. في الواقع، يشكل هذا النقاش جزءاً من النقاش الدائر حول توسيع المشروعية الجماهيرية للحل الدائم المقترح، وجزءاً من النقاش حول مستقبل الكتل الاستيطانية،

وحول تصميم طابع الدولة القومية اليهودية في مرحلة ما بعد اتفاقيات السلام. يتسم هذا النقاش بالمشروعية وبالكثير من الأهمية، ما دام قد عرض كما هو عليه، غير مقرون بعمل بعض من يشاركون فيه على حسمه مسبقاً بواسطة تلك الإجراءات التي لا تتوافق مع القانون الدولي و[القانون] الإسرائيلي، وليست ذات أهمية ديموغرافية فعلية. ويأتي كل ذلك على حساب حقوق ومستقبل الجمهور العربي في دولة إسرائيل، ومن خلال المساس الخطير بالعلاقات العربية - اليهودية، وبطابع دولة إسرائيل الديمقراطي.

ستمكن إقامة دولة فلسطينية مستقلة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة لغرض تجسيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ستمكّن مواطني دولة إسرائيل العرب من تحديد هويتهم وانتمائهم إلى دولة إسرائيل، واختيار الدولة التي يتماثلون معها ويرغبون في تحقيق مواظنتهم فيها بالارتكاز إلى مكانة قومية متساوية. ■

(*) ملخص كتاب نشره معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية، في آذار/مارس 2006، في موقعه على

الإنترنت بالعربية والعبرية: http://www.fips.org.il/Site/p_publications/item_he.asp?iid=751

(1) بصورة عامة، نستعمل في هذه الورقة مصطلح "مواطني إسرائيل العرب" أو "العرب في إسرائيل". تنطوي

مسألة الهوية والتعريف الذاتي لمواطني إسرائيل العرب، أبناء الشعب الفلسطيني، على الكثير من التعقيد وتخضع لتحولات كثيرة. في هذه الأيام، يعرف الكثيرون أنفسهم بأنهم "فلسطينيون مواطنون في إسرائيل".

(2) المناطق التي يسري عليها القانون الإسرائيلي - حدود "الخط الأخضر"، وهضبة الجولان، والقدس الشرقية.

(3) وهم الفلسطينيون الذين هجروا أماكن سكنهم أو طردوا منها خلال حرب الاستقلال، الذين لم تسمح لهم

دولة إسرائيل بالعودة إلى بيوتهم، فانتقلوا للسكن بالتالي في قرى عربية أخرى بقيت ضمن حدود دولة إسرائيل.

راجعوا: هليل كوهين، "الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ العام 1948" (القدس: مركز

دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، معهد فان لير، 2000). [صدرت ترجمة عربية للكتاب عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت سنة 2003 - المحرر].

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx